Distr.: General
10 June 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية الخامسة والسبعون
جنيف، 12–14 شباط/فبراير 2024

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الخامسة والسبعين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من 12 إلى 14 شباط/فبراير 2024

تقرير مُقدَّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية 3

ألف – *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2023: تمويل التنمية القادر على الصمود في وجه الأزمات* 3

باء – الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس 4

ثانياً – موجز الرئيس 5

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية 5

باء – الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة 6

جيم – *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2023: تمويل التنمية القادر على الصمود في وجه الأزمات* 8

دال – *توقعات التجارة الدولية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2023. التغييرات الهيكلية والاتجاهات في التجارة العالمية والإقليمية: التحديات والفرص* 10

هاء – تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي 12

واو – الجلسة العامة الختامية 13

ثالثاً – المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة 15

ألف – إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها 15

باء – جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية 15

جيم – المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل 16

دال – مسائل أخرى 16

هاء – اعتماد التقرير 16

المرفق

الحضور 17

مقدمة

عُقدت الدورة التنفيذية الخامسة والسبعون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من 12 إلى 14 شباط/فبراير 2024. وعقد المجلس خمس جلسات عامة خلال هذه الدورة.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف- *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2023: تمويل التنمية القادر على الصمود في وجه الأزمات*

الاستنتاجات المتفق عليها 581 (دت-75)

إن مجلس التجارة والتنمية

1- *يقدر تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2023: تمويل التنمية القادر على الصمود في وجه الأزمات*، ويثني على اختيار موضوع مناسب في توقيته، ويرحب بالتحليل الوارد في التقرير؛

2- *يلاحظ مع القلق* أن احتياجات التمويل الدولي لأقل البلدان نمواً قد ارتفعت ارتفاعاً حاداً، وهو ما أكده التقرير أيضاً، ولا سيما منذ اندلاع جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وذلك بسبب الأثر السلبي الحاد للأزمات المتعددة والحيز المالي المحدود لأقل البلدان نمواً وانخفاض قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الخارجية؛

3- *يحيط علماً مع القلق* بكون البيئة الدولية لتمويل التنمية، بما في ذلك التمويل المناخي في أقل البلدان نمواً، قد أصبحت أكثر تعقيداً وتجزؤاً؛

4- *يعرب عن قلقه* لأن تزايد خدمة الديون الخارجية لأقل البلدان نمواً في السنوات الأخيرة قد قلص الموارد المتاحة لها لاتباع سياساتها الاجتماعية، بما في ذلك الموارد المتاحة للصحة والتعليم؛

5- *يقر* بأهمية المنح كجزء لا يتجزأ من نهج التمويل، بالنسبة لأقل البلدان نمواً، من أجل تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة؛

6- *يحيط علماً* بالحاجة إلى تحسين وتعزيز آلية إدارة الديون، مع مراعاة منظور أقل البلدان نمواً وشواغلها؛

7- *يلاحظ* ما خلص إليه التقرير من أن أقل البلدان نمواً بحاجة ماسة إلى تمويل إنمائي نوعي ومستدام ويمكن الوصول إليه وطويل الأجل ومنخفض التكلفة وتمويل مناخي بمبالغ أعلى بكثير من تلك المتاحة حالياً، بما يتناسب مع احتياجات تنميتها المستدامة؛

8- *يرحب* بتكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي والثلاثي، ويلاحظ مساهمته الخاصة كمصادر هامة للتمويل الطويل الأجل وقدرته على توسيع خيارات التمويل الخارجي المتاحة لأقل البلدان نمواً؛

9- *يكرر* تأكيد أهمية قيام المجتمع الدولي، في تعاون مع أقل البلدان نمواً، بزيادة مستوى تمويل التنمية والتمويل المناخي اللذين تحتاج إليهما هذه البلدان لبلوغ أهدافها الإنمائية؛

10- *يدعو* المجتمع الدولي إلى دعم بناء المؤسسات الموجهة نحو تعزيز وتوسيع قدرة أقل البلدان نمواً على جمع وإدارة الموارد المحلية اللازمة لتحقيق أهدافها الإنمائية؛

11- *يحيط علماً* بفكرة وضع أهداف خاصة بأقل البلدان نمواً للتمويل المناخي؛

12- *يرحب* بتفعيل ترتيبات التمويل والصـــندوق، في الدورة الثامنة والعشـــرين لمؤتمر الأطراف، لمساعدة البلدان النامية المعرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، بما فيها أقل البلدان نمواً، في التصدي للخسائر والأضرار، ويدعو إلى تنفيذها بسرعة وفعالية؛

13- *يهيب* بالأونكتاد أن يؤدي دوراً فعلياً في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصـالح أقل البلدان نمواً، ولا سيما من خلال عمله المتعلق بمعالجة مواطن الضعف، وبناء القدرة على الصمود، واستراتيجيات الانتقال السلس لرفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً مع الحفاظ على الزخم، والقدرات الإنتاجية، وتمويل التنمية، بما فيه التمويل المناخي، والتحول الهيكلي، والحوار السياساتي، والتدريب وبناء القدرات؛

14- *يدعو* البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي هي في وضـــع يتيح لها تجديد موارد صندوق الأونكتاد الاستئماني لأقل البلدان نمواً إلى أن تقوم بذلك.

الجلسة العامة الختامية
14 شباط/فبراير 2024

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2023: تمويل التنمية القادر على الصمود في وجه الأزمات

1- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 14 شباط/فبراير 2024، الاســتنتاجات المتفق عليها بشــأن البند 3 من جدول الأعمال، والتي أُتيحت إلكترونياً للدول الأعضــاء باعتبارها ورقة غفلا (انظر الفصل الأول [أولاً]، الفرع ألف، أعلاه).

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

2- أحاط المجلس علماً، في جلســته العامة الثانية، المعقودة في 12 شــباط/فبراير 2024، بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي عن دورتها الســابعة والثمانين، الذي عرضــه رئيس تلك الدورة، وأقر المجلس الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه[1].

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

3- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة الثانية، المعقودة في 12 شباط/فبراير 2024، بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن دورته الســابعة، بصــيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EDE/7/3، وأقر توصيات السياسة العامة الواردة فيه.

4- وقرر المجلس، في جلسته العامة الثانية أيضـاً، أن يواصـل المنسقون الإقليميون التشاور بشأن موضوعٍ وأسئلة توجيهية للدورة المقبلة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، بغية التوصل إلى اتفاق غير رسـمي، والقيام بعد ذلك بتعميم الموضـوع المقترح والأسـئلة التوجيهية، إلى جانب مشـروع جدول الأعمال، بغرض الموافقة عليها من خلال إجراء الموافقة الصامتة. وسيوافق مجلس التجارة والتنمية، في دورته المقبلة، على جدول أعمال الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

5- وأشـار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى حدوث تحسـينات في الدورة السـابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، لا سـيما فيما يتعلق بمعيارَيْ تقييم، هما ملكية الأعضــاء لزمام المبادرة وتنوع أعضــاء أفرقة المناقشة، في حين أن هناك مجالاً لتحسين التواصل مع الخبراء من العواصم ولتحقيق قيمة مضافة

(1) ستصدر بوصفها الوثيقة TD/B/WP/328.

عموماً. وستتيح الدورة السادسة عشرة للمؤتمر فرصة لاستعراض فريق الخبراء الحكومي الدولي، استناداً إلى معايير التقييم هذه ووفقاً لعهد بريدجتاون.

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

الملاحظات الافتتاحية

العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

6- أبرزت الأمينة العامة للأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، النتائج المحققة من عملية إعادة الهيكلة الأولية التي شُرع فيها في بداية ولايتها. وقالت إن دائرة الإحصاءات القائمة بذاتها التي أنشئت تحقق للأونكتاد وللأمم المتحدة ككل نتائج هامة، مثل العمل المتعلق بقياس التقدم المحرز الذي يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، وهي نتائج ستوظف في مؤتمر قمة المستقبل. كما أثرت البحوث التي أجريت مؤخراً على عمليات الأمم المتحدة في نيويورك واسترشدت بها، واستخدمها الأمين العام للأمم المتحدة وعدة قادة بلدان. وهكذا، أدى العمل الجماعي الذي كسر الأبراج العاجية والقيام ببحوث دقيقة إلى تأثير حقيقي.

7- وأضافت قائلة إن الأفرقة العاملة المشتركة بين الشعب، مثل الأفرقة المعنية بالشؤون الجنسانية وتغير المناخ ومنظمة التجارة العالمية، اضطلعت بدور حاسم في البحوث التي أرست الأسس لأفرقة فريق الاستجابة للأزمات العالمية ومجموعة العشرين. وعقد الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية مشاورة خبراء لوضع خطة استراتيجية بشأن التجارة والشؤون الجنسانية، جمعت 17 خبيراً من خلفيات متنوعة. وسلطت المشاورة الضوء على ثغرات البحوث واحتياجات صنع السياسات، كما أبرزت أفكار ومقترحات للمضي قدماً، وجسدت الالتزام بإدماج المنظورات الجنسانية في عمل الأونكتاد. وقالت إن النهج الذي تتبعه إزاء خبرة الأونكتاد الحالية هو ضمان أن تكون أكثر تآزراً واتساقاً وتأثيراً.

8- وأشارت إلى أن استراتيجية جديدة للتعاون التقني قد أُعدت واستُعرضت وأُعلِن عنها. غير أن تحقيق نتائج بشأن القدرة على جمع الأموال قد تأثر بتجميد الميزانية.

9- وقالت إن الأونكتاد قد نفذ طلب إعداد تقرير سنوي مفصل لعام 2023 وسيقوم بذلك أيضاً في عام 2024. وتم تعزيز لجنة المنشورات لزيادة استعراض الأقران والجودة في البحوث، التي شاركت فيها الأمينة العامة بشكل مباشر.

10- ولتقريب الأونكتاد من أعضائه، أشارت إلى أنه تم تجديد بوابة المندوبين، ويجري بانتظام نشر جدول أعمالها وبياناتها على الموقع الشبكي للأونكتاد، وقالت إنها تلتقي بالوفود كلما كان ذلك ممكناً، باعتبار ذلك أفضل طريقة للمساهمة في تنشيط المؤتمر. وكما أُعلن عنه في فرقة العمل في كانون الأول/ديسمبر 2023، سيتم في عام 2024 تنظيم إحاطة للأعضاء بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ميثاق بريدجتاون من خلال الإدارة القائمة على النتائج.

11- وبما أنه سيتم الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للأونكتاد في عام 2024، فإنها أعلنت أن الأونكتاد سيعاد تغيير علامته من أجل التواصل بشكل أفضل بشأن مهمته، وتعزيز إبراز صورته وتوسيع صوته العالمي. ومن شأن تغيير العلامة أن يؤكد بوضوح جوهر مهمة المؤسسة ألا وهي: التجارة والتنمية.

12- وبالنظر إلى المستقبل، أكدت أن الاحتفال بالذكرى السنوية سيكون في حزيران/يونيه 2024، بموضوع "رسم مسار إنمائي جديد في عالم متغير". وتهدف الذكرى السنوية إلى التفكير في مسار تحول الأونكتاد في العقود الستة الأخيرة، التي شهدت تحولات كبيرة في المشهد الاقتصادي العالمي، بما في ذلك صعود بلدان الجنوب، والثورة الرقمية، والخطوات الكبيرة في الحد من الفقر والجوع. ومنذ جائحة كوفيد-19 على وجه الخصوص، فقد العالم قدرته على التعافي بشكل مستدام وشامل من الأزمات. ونتيجة لذلك، أخذت مؤشرات التنمية الرئيسية تتراجع على مدى السنوات الأربع الماضية. وستجمع هذه المناسبة السنوية قادة ومفكرين وأصحاب مصلحة على الصعيد العالمي، ويتوقع منها بدء المناقشات لإثراء المؤتمر السادس عشر الذي يعقد كل أربع سنوات والمزمع عقده في عام 2025، مع إعادة تصور وتنشيط دور الأونكتاد في المشهد العالمي الحالي في خضم تحديات هائلة ولكن بعزم ثابت على التصدي لها وإرساء الأسس لمستقبل تكون فيه التجارة والتنمية في متناول الجميع وتعودان بالنفع على الجميع.

باء- الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة

(البند 2 من جدول الأعمال)

13- شدد نائب الأمينة العامة للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، على المسار المقلق للاقتصاد العالمي، الذي يتسم بمسالك نمو متباينة، واتساع أوجه التفاوت، وتنامي تمركز الأسواق، وتزايد أعباء الديون، مما يعوق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى عدم وجود ما يكفي من الاستجابات المتعددة الأطراف وآليات التنسيق، في حين تؤدي العوامل الجيوسياسية وما ينجم عنها من تجزؤ إلى حدوث تغيير أساسي في الترابط العالمي يعلن عن انتقال من عصر العولمة المفرطة إلى عصر "العولمة المتعددة". وأبرز الحاجة إلى تغيير اتجاه السياسة العامة باستجابات وآليات ملائمة ومنسقة في مجال السياسة العامة للتصدي لتلك التحديات السائدة.

14- وقدم مدير شعبة الأونكتاد المعنية بالعولمة واستراتيجيات التنمية *تقرير التجارة والتنمية لعام 2023*، مؤكداً على الاتجاهات المتباينة للاقتصادات الرئيسية في العالم، كما أكد استمرار واحتدام الاتجاهات التي تثير الإشكال فيما يتعلق بالاستثمار والتضخم والسياسة النقدية والتجارة الدولية وأعباء الديون المتزايدة. واختتم كلمته بسلسلة من بدائل السياسة العامة لعكس الاتجاهات المقلقة الحالية.

15- وشددت رئيسة فرع سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية في الأونكتاد، في عرضها للتقرير، على أوجه القصور في نطاق وآليات الهيكل المالي الدولي السائد، ولا سيما فيما يتعلق بالاحتياجات التمويلية للبلدان النامية وأولويات التنمية المستدامة في فترة يطبعها تغير المناخ، بما في ذلك الحاجة إلى التخفيض التدريجي السريع لتمويل الوقود الأحفوري الوارد في معظمه من مصارف البلدان المتقدمة النمو. ثم عرضت سلسلة من الدروس السياساتية الرئيسية لمعالجة أوجه القصور والاختلالات المحددة في الهيكل المالي العالمي الحالي.

16- وركزت مجموعات إقليمية عديدة، في معرض تعليقها على النتائج المقدمة في *تقرير التجارة والتنمية*، على التحديات المعاصرة التي تواجه تمويل التنمية، كما ركزت على أوجه القصور الهيكلية في الهيكل المالي الدولي. وشددت على القلق المشترك لضعف العديد من البلدان النامية الناشئ عن الدين والرغبة في اتخاذ إجراءات منسقة للتصدي لهذا التحدي.

17- وشددت عدة مجموعات إقليمية وأحد المندوبين على أهمية زيادة التمويل بشروط ميسرة والمنح والنظر في سبل إصدار حقوق سحب خاصة لتخفيف الأعباء المالية التي تثقل كاهل البلدان الضعيفة. وشجعت أيضاً على مواصلة العمل على تحسين شفافية الديون، استناداً إلى مبادئ الأونكتاد المتعلقة بالإقراض والاقتراض السيادي المسؤول. واقترحت إحدى المجموعات الإقليمية استكشاف إمكانية إنشاء منصة لتبادل المعلومات بشأن كيفية إبرام الصفقات بين الجهات السيادية والمقرضين من القطاع الخاص.

18- وأيد عدة مندوبين كذلك تحسين تمثيل البلدان النامية في المؤسسات الدولية، في حين اتفق العديد من المندوبين الآخرين على الحاجة إلى مزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية وإعادة تجهيز المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بغية زيادة التمويل لأغراض التنمية.

19- وربطت بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين بين الديون التي لا يمكن تحملها والاحترار العالمي وانعدام منظورات للتمويل المستقر والطويل الأجل للتنمية المستدامة. وشددوا على أن الهيكل المالي الدولي القائم لم يقدم سوى جزء بسيط من التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات المناخية. وأبرزت إحدى المجموعات الإقليمية أن 8 من أصل 10 بلدان مثقلة بالديون، و16 بلداً من أصل 20 بلداً متأثراً بتغير المناخ، هي بلدان تنتمي إلى القارة الأفريقية. وشدد العديد من المندوبين على أن البلدان الفقيرة تتحمل عبء أزمة المناخ وأبرزوا الحاجة إلى التعجيل بتشغيل صندوق الخسائر والأضرار. ورددت مجموعة إقليمية وعدة مندوبين وجهة النظر القائلة بأنه في ظل الهيكل المالي الدولي الحالي، تنفق البلدان البالغ مجموع سكانها 3,3 بلايين نسمة من الموارد العامة على سداد الديون أكثر مما تنفقه على التعليم والصحة. وفي هذا السياق، قال مندوب آخر إن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد يمكن أن يكون مفيداً في تحسين تقييم الاحتياجات التمويلية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

20- وأشارت إحدى المجموعات الإقليمية إلى تزايد الأدلة التي تشير إلى أثر تجار السلع الأساسية والشركات عبر الوطنية على الأسعار الدولية وصفقات الشراء والاستقرار المالي في البلدان الضعيفة، وشجعت على إجراء المزيد من البحوث بشأن هذه المسائل. وأثارت مجموعة إقليمية أخرى وعدة مندوبين التحدي المتمثل في تقليص الحيز السياساتي المتعلق بالتنمية، داعين إلى اتباع نهج أكثر إنصافاً ومرونة إزاء القواعد المالية والتجارية الدولية في سياق يزداد فيه تعقيداً التفاعل بين المخاطر الاقتصادية والمناخية والجيوسياسية.

21- واستفسرت مجموعة إقليمية أخرى عن الآليات والنهج المقترحة لمساعدة البلدان النامية في إجراء تحليلها للقدرة على تحمل الديون، كما استفسرت عن الأدوات الموصى بها للحد من التربح الفاحش في السلع الغذائية، وطلبت تقديم تفاصيل عن توصيات السياسة العامة لبلوغ فرص موثوق بها بقدر أكبر للحصول على التمويل ونقل التكنولوجيا لأغراض التحول الطاقي. وسلطت مجموعة إقليمية أخرى الضوء على مسائل تمويل التنمية، والقدرة على تحمل الديون، والتمويل المناخي، وتعزيز اقتصاد التدوير باعتبارها مسائل ذات أولوية في السنة الحالية، والتمست دعم الأونكتاد لهذه الغاية من خلال ركائزه الثلاث المتمثلة في بناء توافق الآراء، والبحث والتحليل، والتعاون التقني.

22- وطلبت إحدى المندوبات أن يواصل الأونكتاد العمل مع بلدها بشأن إيجاد حلول إقليمية لمكافحة ضعف النمو الاقتصادي، والتمست التوجيه من الأونكتاد بشأن الاستراتيجيات الطويلة الأجل لحماية الاقتصادات الصغيرة من أثر القيود المفروضة على الصادرات المحلية في المستقبل.

23- وفيما يتعلق بالطبعات المقبلة من *تقرير التجارة والتنمية*، أشارت إحدى المجموعات الإقليمية إلى الاستقراء من البيانات المتعلقة بمجموعة أصغر من البلدان النامية كأساس لجميع البلدان النامية، وأوصت باتباع نهج أكثر استهدافاً بدلاً من ذلك. وأوصت أيضاً بتحديد موضوع واحد يُركَّزُ عليه بدلاً من معالجة طائفة أوسع من المسائل.

24- وأعربت مجموعة إقليمية أخرى وبعض المندوبين عن قلقهم إزاء استخدام التدابير الحمائية أو القسرية الانفرادية، مشيرين إلى الأثر الضار الكبير لهذه التدابير على النتائج الإنمائية، وكذلك على الأمن الغذائي، بالنسبة للعديد من البلدان النامية. وأشار أحد المندوبين بوجه خاص إلى أثر التدابير المفروضة على الأسمدة في أسعار الأغذية. وأعربت مجموعة إقليمية أخرى وأحد المندوبين عن عدم موافقتهما على السرد المعروض، الذي مفاده أن تلك التدابير تهدف إلى التصدي للتهديدات التي يتعرض

لها السلم والأمن، كما تهدف إلى التصدي للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، مما يكون له أثر سلبي مباشر على التنمية في الدول المعنية. ولذلك أفادا بأن الأونكتاد ليس المحفل المناسب لمناقشة هذه المسألة.

جيم- *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2023: تمويل التنمية القادر على الصمود في وجه الأزمات*
(البند 3 من جدول الأعمال)

25- قدم ممثل عن أمانة الأونكتاد *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2023*، في لمحة عامة عن جعل الهيكل المالي الدولي يعمل لصالح أقل البلدان نمواً، وإدارة الحيز المالي وسط أزمات متعددة، ومعالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون، ودور المصارف المركزية في دعم التحول الهيكلي الأخضر والنهوض بإصلاح تمويل التنمية بالنسبة لتلك البلدان. وفي الختام، أشار إلى أن تنمية أقل البلدان نمواً لها تكاليف باهظة مرتبطة بها، وأن أوجه القصور في النظام المالي الدولي تعوق أقل البلدان نمواً، وأن ثمة حاجة إلى إصلاحات لكسر الجمود بشأن تمويل التنمية لها.

26- وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى أن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى تمويل لتحسين البنى التحتية والقدرة التنافسية التجارية والقدرات الإنتاجية، ودعا إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي لفائدة تلك البلدان ومن أجل التكنولوجيات الخضراء. ودعا البلدان المتقدمة النمو إلى ترشيح ممثلين لمجلس إدارة صندوق الخسائر والأضرار. وأضاف قوله إنه لا ينبغي أن يصبح مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة مبدأ غير فعال. وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى أن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى حوالي 100 بليون دولار من التمويل سنوياً لتحقيق غاياتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ومن الأساسي أيضاً أن تكون لأقل البلدان نمواً قدرة على الصمود في وجه الصدمات النُظُمية. ودعا المجتمع الدولي إلى معالجة التجزؤ في الهيكل المالي الدولي، كما دعاه إلى اعتماد غايات للتمويل المناخي خاصة بأقل البلدان نمواً، وشجع البلدان المانحة على تجديد موارد صندوق الأونكتاد الاستئماني لأقل البلدان نمواً. وشددت مجموعة إقليمية أخرى على الحاجة الماسة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي بتخفيض سعر الفائدة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وتوفير قروض غير مشروطة.

27- وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى الحاجة الماسة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي لتلبية احتياجات أقل البلدان نمواً ودعا إلى اعتماد غايات للتمويل المناخي مكيفة مع تلك البلدان. وقال إن للأونكتاد دوراً هاماً يؤديه في تنفيذ مبادرة بريدجتاون الرامية إلى تحويل الهيكل المالي العالمي. كما وجه نداء إلى البلدان المانحة لتجديد موارد صندوق الأونكتاد الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً.

28- ورحب ممثل مجموعة إقليمية أخرى بالتحليل الوارد في التقرير، ودعا إلى إجراء تحليل دقيق خاص بكل بلد لمسألة الديون لتقديم توصيات محددة الهدف بقدر أكبر، وشدد على المبادرات العديدة التي اتخذتها المجموعة لصالح أقل البلدان نمواً، والتي يدعم معظمها تحولها إلى اقتصاد أخضر. وشدد على أهمية السياسات المحلية وكفالة الدعم لأقل البلدان نمواً في كل المجتمع الدولي، الذي يشمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

29- وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى أنه في عام 2021، كان هناك 17 بلداً من أقل البلدان نمواً من أصل 20 بلداً لديها أعلى مستوى من الضعف وأدنى مستوى من الاستعداد للتصدي لآثار تغير المناخ. وهي أيضاً من مجموعات البلدان الأقل قدرةً على الاستفادة من الاستثمارات في إجراءات التكيف. وقال إن بعض التوصيات الواردة في التقرير ليست في متناول أقل البلدان نمواً، ولا سيما أن قطاعاتها المالية بحاجة في المقام الأول إلى المساهمة في التحول الأخضر والتكيف مع المناخ في السياق العام لإحراز تقدم أساسي في التحول الهيكلي.

30- وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن قلقها إزاء الحالة في غزة، ولا سيما الأزمة الإنسانية في فلسطين، داعية المجتمع الدولي إلى منع هجمات إسرائيل، وسلطت الضوء على عبء الديون واتفاق باريس والإجراءات المتعلقة بالمناخ لصالح أقل البلدان نمواً.

31- وشدد أحد المندوبين على حتمية إزالة الكربون، ومنح أقل البلدان نمواً إمكانية الحصول على التمويل دون شروط، والتصدي للتحديات التي تواجه تنمية الاقتصاد الأخضر. وشدد مندوب آخر على أهمية تعزيز القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً والحاجة إلى صندوق وآلية لتخفيف عبء الديون عن تلك البلدان. وأشار بعض المندوبين إلى التحديات الراهنة التي تواجهها أقل البلدان نمواً، من قبيل الدين وتغير المناخ، ودعوا إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي حتى يكون مؤاتياً لأقل البلدان نمواً. وشدد مندوب آخر، بخصوص مواجهة الكوارث الطبيعية، ولا سيما الفيضانات، على الحاجة الملحة إلى إنشاء صندوق إنمائي لأقل البلدان نمواً.

32- وأشار مندوب آخر إلى أن الفقر آخذ في الازدياد في أقل البلدان نمواً وقال إن إصلاح الهيكل المالي الدولي ضروري لمساعدتها، مذكراً بالتزامات الشركاء. ودعا مندوب آخر إلى دعم أقل البلدان نمواً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورحب بالتوصيات الواردة في التقرير.

33- ودعا أحد المندوبين إلى توفير التمويل الملائم لأقل البلدان نمواً وإدماجها في النظام التجاري الدولي، وأعرب عن تأييده لعهد بريدجتاون. ودعا مندوب آخر إلى زيادة المعونة الإنمائية العامة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، لأنها لا تمثل سوى 0,09 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، وحث على تعزيز المبادرات فيما بين بلدان الجنوب كما حث على تقوية التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

34- وشددت مندوبة أخرى على أهمية منتدى مستقبل أقل البلدان نمواً في بلدها في إيجاد حلول مبتكرة للتعجيل بالتحول الهيكلي وتنويع الاقتصادات. وأشار مندوب آخر إلى توصيات ميثاق باريس من أجل الناس والكوكب، وإصلاح الهيكل المالي الدولي بهدف إعطاء زخم جديد ودعم لأقل البلدان نمواً بعد رفعها من قائمة أقل البلدان نمواً. ورحبت مندوبة أخرى بالتوصيات الواردة في التقرير، وشددت على أهمية إتاحة فرص حصول أقل البلدان نمواً على أموال التنمية، وسلطت الضوء على استراتيجية بلدها من أجل أقل البلدان نمواً والصناديق البيئية. ورحب مندوب آخر بالتوصيات الواردة في التقرير، واقترح نهج شباك الاقتراض الميسر الشروط الذي يتبعه البنك الدولي لتمويل البلدان المدينة عن طريق الهبات. وقال إن بلده لا يحبذ دعم التمويل الطارئ بتخفيف عبء الديون، نظراً للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون. واقترح استكشاف إمكانية استخدام حقوق السحب الخاصة من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتحسين التنسيق بين العديد من الصناديق القائمة لتجنب التوقف عن تمويل الأنشطة غير المربحة التي تظل مع ذلك أنشطة أساسية.

35- وأشار مندوب آخر إلى مسألة الديون، وفرص حصول أقل البلدان نمواً على التمويل، ولا سيما المساعدة التي يقدمها بلده بإلغاء الديون، وتوفير اللقاحات، وتدريب الطلاب الأفارقة، ومؤتمر القمة بين الاتحاد الروسي وأفريقيا الذي عقد لتعزيز التعاون بين هذا البلد والقارة. وأشار مندوب آخر إلى التوصيات الواردة في التقرير وذكر برامج الدعم التي وضعها بلده لصالح أقل البلدان نمواً، ولا سيما في مجال تمويل التنمية، والدعم المقدم إلى الأونكتاد في الولايات المتعلقة بتعزيز تنمية أقل البلدان نمواً.

36- ورحب مندوب آخر بالتحليل الوارد في التقرير وأشار إلى أن إسرائيل دمرت جميع القطاعات الاقتصادية في فلسطين، فدعا المجتمع الدولي والمانحين إلى تقديم المساعدة إلى فلسطين. وأشار إلى أن الحالة ليست دفاعاً عن النفس بل هي حرب تدمير؛ ولم تعد هناك فئة يمكن تصنيف فلسطين فيها. ودعا مندوب آخر إلى دعم فلسطين وأشار إلى أن إصلاح الهيكل المالي الدولي لصالح أقل البلدان نمواً أمر ضروري ضرورةَ دعم عملية رفع أقل البلدان نمواً من القائمة.

37- وطلب مندوب آخر إلى الجماعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا رفع الجزاءات ودعا المانحين إلى دعم بلده.

38- وفي ختام المناقشـــة، ركز ممثل لأمانة الأونكتاد، في جملة مجالات أخرى، على الحالة الاجتماعية الاقتصادية لأقل البلدان نمواً، والسياسات المحلية، والحاجة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، وعملية الرفع من القائمة، وعبء الديون، وفرص الحصول على الأموال اللازمة للاقتصاد الأخضر. وقال إن الأونكتاد يواصل تحسين مؤشرات القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، كما يواصل تحسين سياسات التجارة والتنمية.

دال- *توقعات التجارة الدولية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2023. التغييرات الهيكلية والاتجاهات في التجارة العالمية والإقليمية: التحديات والفرص*

(البند 4 من جدول الأعمال)

39- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدم عروضاً المتكلمون التالون: الموظف المسؤول عن شعبة التجارة والتكامل في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل عن شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد؛ ومستشار بالبعثة الدائمة لإكوادور لدى منظمة التجارة العالمية؛ وسكرتير أول في البعثة الدائمة لبربادوس لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

40- وقدم المتكلم الأول الأفكار الرئيســـية في *تقرير توقعات التجارة الدولية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2023*. وأبرز أن التجارة الدولية في المنطقة قد أضعفها السياق العالمي غير المواتي، والنقص في تمويل التجارة، وأوجه القصـــور الهيكلية والدورية الطويلة الأجل الناجمة عن الافتقار إلى التنويع والتطور في التنمية الإنتاجية. وقال إن تأثير العلاقة التجارية للمنطقة مع الصـــين، والطلب على المعادن الاستراتيجية، سرع من "العودة إلى الاعتماد على المنتجات الأولية"[(2)] في سلة الصادرات وإزاحة الإنتاج الصناعي المحلي. كما تخلفت المنطقة في رقمنة الإجراءات ولديها عجز كبير في الاستثمار العام والخاص في البنية التحتية، لا سيما في مجال النقل والخدمات اللوجستية. وبناء على ذلك، شدد على أن من المهم للغاية معالجة هذه العوامل لتبسيط إجراءات التجارة عبر الحدود. وأقر بأهمية إنشاء سلاسل قيمة إقليمية وأوصى بتنفيذ سياسات صناعية وتجارية واستثمارية لتنويع وزيادة تطوير سلة الصادرات وتعزيز الإنتاجية وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، اقترح استكشاف خيارات تمويل مبتكرة لسد الفجوة في البنى التحتية والخدمات اللوجستية.

41- وسلط المتحدث الثاني الضوء على النتائج الإيجابية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في استقصاء الأمم المتحدة العالمي لعام 2023 بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة. وأشار إلى التقدم الذي أحرزته المنطقة في تنفيذ تدابير اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيســـير التجارة، ولكنه أبرز أوجه التفاوت في التنفيذ، ولا سيما في الترتيبات المؤسسية، والتعاون بين وكالات الحدود، والتجارة اللاورقية عبر الحدود، وهو أمر لا تنفرد به المنطقة لأن تنفيذ بعض الالتزامات بموجب الاتفاق كان أكثر صـــعوبة. وأشار أيضاً إلى ارتفاع التكاليف في التجارة فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية مقارنة بالاقتصادات الأكثر تقدماً، مشدداً على ضرورة خفض تلك التكاليف. وقد قدم الأونكتاد الدعم لتنفيذ إصلاحات تيسير التجارة، من منظور سلسلة الإمداد، وركز على مجالات الشفافية والتبسيط والتوحيد القياسي ومواءمة الإجراءات من خلال التحديث والأتمتة والرقمنة وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص. ووفر الأونكتاد المساعدة التقنية وبناء القدرات، ونشر تقارير وموجزات سياساتية، وأجرى تحليلات ودراسات، ووضع منهجيات وأدوات مثل

(2) العودة إلى اقتصاد قائم على تصدير السلع الأساسية بدلاً من السلع المصنعة.

أداة مرقب الإصلاح. وأبرز أيضاً أن الأونكتاد يوفر منسقي المرور العابر، والتشغيل الآلي للجمارك (من خلال النظام الآلي للبيانات الجمركية) وبرامج لإدارة الموانئ، ويساعد في تعزيز لجان تيسير التجارة الوطنية المستدامة. وشدد على التحديات الإقليمية في المساعدة المقدمة من الجهات المانحة وأبدى تفاؤله في أن تدفع الاضطرابات العالمية الحالية البلدان إلى تنفيذ إجراءات تجارية أكثر استدامة وفعالية من حيث التكلفة.

42- وتحدث المتكلم الثالث استناداً إلى تجربة وطنية إيجابية، فشدد على أهمية إجراء عملية تقييم ذاتي في سياق الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة لتحديد أحكام الفئة جيم والاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية. وأوصى أيضاً بإجراء تقييمات دورية وشدد على ضرورة التنسيق الفعال فيما بين الوكالات لتحسين الاستهداف والوصول إلى الجهات المانحة، والتعرف على شروطها المحددة ودورات تعاونها. وأوصى بجعل تيسير التجارة أولوية وإدماجها في المجالات الأخرى ذات الأولوية من الخطة الوطنية. وأبرز الحاجة إلى تيسير فرص الوصول إلى المساعدة التقنية والمعلومات المتعلقة بالجهات المانحة، والتي يعد الموقع الشبكي للاتفاق أمراً مفيداً فيها. وأكد على أهمية إخطار منظمة التجارة العالمية بالتقدم المحرز في مجال المساعدة التقنية، بموجب المادتين 16-1-د و16-2-هـ من الاتفاق، وأوصى بأن يكون ذلك الإخطار ممارسة فضلى. وأبرز أيضاً الدعم الذي يقدمه الأونكتاد في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية، ولا سيما مرقب الإصلاح.

43- وأبرز آخر متكلم أن التجارة العالمية تتوقف كثيراً على النقل البحري. فقد كان لاختلالات سلسلة الإمداد العالمية أثر سلبي كبير على الاقتصادات الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ واستمرت هذه الاضطرابات وتفاقمت مؤخراً بسبب أزمة المناخ (في حالة قناة بنما) والتوترات والصراعات الجيوسياسية (التي تؤثر على البحر الأسود والبحر الأحمر وقناة السويس). وسيتوخى منتدى سلاسل الإمداد العالمية المقبل التصدي لتلك التحديات، مركزاً على سلاسل الإمداد العالمية الفعالة من حيث التكلفة والمرنة من أجل التنمية الشاملة للجميع.

44- وأبرزت إحدى المجموعات الإقليمية أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا تزال تشعر بآثار الصدمات الخارجية، وتشعر في الفترة الأخيرة بآثار تغير المناخ بسبب الجفاف الذي يؤثر على قناة بنما. وسلط العديد من المندوبين الضوء على الحاجة إلى تكامل إقليمي فعال ذي إنتاجية فعلية، لتفادي العودة إلى الاعتماد على المنتجات الأولية في التصدير.

45- وأشارت مجموعة إقليمية وعدة مندوبين إلى الحاجة إلى إعادة تشكيل وتعزيز سلاسل الإمداد الفعالة والمرنة داخل المنطقة. وحدد مندوب آخر التغيرات الهيكلية في المنطقة من حيث مرونة سلسلة الإمداد في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19.

46- وأبدت المجموعة الإقليمية وبعض المندوبين اهتماماً بتوسيع نطاق التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية وتساءلوا عن التعاون فيما بين المنظمات الدولية في تحسين دعم البلدان للاستفادة من فوائد التجارة الرقمية والمستدامة في المنطقة.

47- وسألت مجموعة إقليمية أخرى عن العناصر الرئيسية التي ينبغي مراعاتها عند تصميم مشاريع بشأن التحول الأخضر والرقمي لدعم البلدان دعماً فعالاً في تجنب العودة إلى الاعتماد على المنتجات الأولية في التصدير وتشجيع التنويع. واستفسر أحد المندوبين بشأن الاقتراحات المقدمة إلى المندوبين فيما يتعلق بكيفية المساهمة في تعزيز التكامل التجاري.

48- وأعرب مندوب آخر عن قلقه إزاء الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التجارة.

49- وتساءلت مجموعة إقليمية وبعض المندوبين عن الكيفية التي يمكن بها للعلاقة مع الصين أن تسهم في تحقيق أقصى قدر من النمو الاقتصادي في المنطقة.

50- وشدد عدة مندوبين على أهمية تعزيز الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، وسلاسل الإمداد الإقليمية، وتشجيع التجارة داخل المنطقة. وأعرب بعض المندوبين عن اهتمامهم باستكشاف خيارات النقل الإقليمي والأقاليمي الفعال والمستدام، ودعوا إلى تكامل النقل.

51- وأعرب عدة مندوبين عن تقديرهم للدعم الذي يقدمه الأونكتاد في تنفيذ تدابير الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة ولبرامج بناء القدرات والمساعدة التقنية.

52- وأشار أحد المندوبين إلى الدور الرئيسي الذي تضطلع به اللجان الوطنية لتيسير التجارة في تيسير التجارة، وخفض التكاليف، وتعزيز التنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، وتوفير بناء القدرات لأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص.

هاء- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

(البند 5 من جدول الأعمال)

53- أشارت ممثلة إحدى المجموعات الإقليمية إلى مساهمة الأمانة المتواصلة في النقاش الدائر بشأن تمويل التنمية، ولا سيما من خلال *تقرير التجارة والتنمية*، والجهود المبذولة للنهوض بأنشطة التعاون التقني، على النحو المحدد في عهد بريدجتاون. فقد شارك الأونكتاد في عدد متزايد من التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة من خلال توفير خبراته في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا وما يتصل بها من مسائل التنمية. وشكرت الشركاء الإنمائيين والأعضاء الذين ساهموا بأموال في مشاريع التعاون التقني للأونكتاد. ومع ذلك، يمكن زيادة تعزيز أهمية الأونكتاد وإبراز مكانته. فميثاق بريدجتاون ينص على أن يساعد التعاون التقني للأونكتاد الدول الأعضاء على التكيف مع الفرص والتحديات التجارية والإنمائية الجديدة. ولدى تنفيذ هذه الولاية، أصبح الأونكتاد أكثر تقدمية وأهمية، وهو اتجاه يمكن متابعته بنشاط. ولاحظت، على سبيل المثال، أنه منذ الدورة السبعين للمجلس، ثمة منظور إنمائي يُسترشَد به في المناقشات بشأن النظام التجاري الدولي، مما يضيف قيمة إلى إصلاح النظام التجاري والاستثماري الدولي. وركز آخر *تقرير التجارة والتنمية لعام 2023* على إعادة التفكير في تصميم الهيكل المالي الدولي، لا سيما بالنظر إلى الآثار المترتبة على أزمة الديون التي يواجهها العديد من الأعضاء من البلدان النامية. وأعربت عن تقديرها لأنشطة شعبة الأونكتاد المعنية بالاستراتيجيات الإنمائية العالمية، في حين طلبت مزيداً من الإحاطة بشأن هذه المسألة من أجهزة أخرى من الأمانة، حسب الاقتضاء.

54- وحثت المجموعة الإقليمية الأونكتاد أيضاً على أن تستخدَم في تصميم أنشطة التعاون التقني أفضلُ الممارسات والتجارب الناجحة من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وكذلك النهج الإنمائية ذات التوجه المحلي والتي يتم تطويرها محلياً. ويمكن استخدام المعرفة المؤسسية للأونكتاد استخداماً فعالاً بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الوكالات الدولية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة. ومن المتوقع قيام التعاون التقني بتجسير أو سد الفجوات في تمويل التنمية. وبالنظر إلى التحديات المتعاقبة الحالية، ينبغي أن تؤدي الطرق المبتكرة وعمليات نقل التكنولوجيا لتمويل أهداف التنمية المستدامة إلى دفع عجلة الاستدامة في الوقت الذي تقوم فيه البلدان النامية ببناء القدرات وتشجيع الاستثمار الخاص الذي يؤثر على حياة الناس. وطلبت إلى الشركاء الإنمائيين الوفاء بالتزاماتهم بدعم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً فيما يتعلق بتمويل التنمية. وينبغي أيضاً الاضطلاع بالتعاون التقني للأونكتاد بالتشاور مع الدول الأعضاء كما ينبغي النظر في نماذج اقتصادية جديدة موجهة نحو بناء اقتصاد قادر على الصمود وبلوغ

الكفاءة في اســـتخدام الموارد. وينبغي توفير التعاون التقني لمســـاعدة أقل البلدان نمواً على التغلب على العقبات الهيكلية التي تعترض التنمية وتيسـير انتقال البلدان التي هي في طريقها إلى الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وهو أمر بالغ الأهمية في ضمان التنمية القصيرة الأجل والطويلة الأجل في تلك البلدان على نحو ملائم ويمكن التنبؤ به. وأخيراً، تشـجع المجموعة الأونكتاد على مواصـلة تقديم المسـاعدة إلى الشـعب الفلسطيني وتخصيص الاعتماد الكافي للتمويل اللازم لدعم التنمية.

55- وأشـــار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى أهمية ركيزة بناء توافق الآراء في الأونكتاد. فقد أتاحت الفرقة العاملة تقييم تنفيذ الولاية، ولا سيما مناقشة الخطة البرنامجية ومعلومات الأداء لعام 2025. وشكر الشـركاء الإنمائيين الذين سـاهموا بأموال لمشـاريع التعاون التقني للأونكتاد، وأكد الطلب الداعي إلى أن تكون المسـاهمات المالية التي يلتزم بها الأعضـاء كافية لضـمان اسـتدامة الأونكتاد وفعاليته في التصـدي للتحديات وتنفيذ ولاياته، بما في ذلك برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً وعهد بريدجتاون.

56- وأعربت ممثلة إحدى مجموعات البلدان عن أســـفه لكون الطلب الموجه إلى الأونكتاد لإجراء تحليل للتدابير الاقتصـادية أو المالية أو التجارية القسـرية الانفرادية التي تؤثر على التجارة الدولية والتنمية لم يقبل في دورة الفرقة العاملة. وقررت المجموعة أن تطلب إلى الأمينة العامة للأونكتاد أن توجه انتباه الأمين العام للأمم المتحدة، عند تقديم مدخلات للميزانية البرنامجية المقترحة للأونكتاد لعام 2025، إلى أن الأونكتاد يمكنه أن يرصـد اتجاهات وسـياسـات التجارة الخارجية في إطار البرنامج الفرعي 3، بما في ذلك ما يتعلق منها بتطبيق التدابير الاقتصـادية أو المالية أو التجارية الانفرادية، التي تنافي القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتشـكل عقبات أمام تنفيذ خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030. وشـددت على أهمية وإلحاحية دراسة الآثار الإنمائية لهذه الإجراءات، التي تؤثر سلباً على سبل عيش السكان ويمكن أن تعوق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتأثرة وتنعكس سلباً على العلاقات التجارية.

57- وأشـــار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى أن الاســـتنتاجات المتفق عليها والتي تم التفاوض بشـأنها تشـير إلى المجالات التي يرى فيها الأعضـاء إمكانية للتحسـين، مثلاً فيما يتعلق بقائمة المنجزات المتوخاة والنتائج ومقاييس الأداء المعروضـــة. وينبغي أن يكون الهدف الرئيســـي هو مواصـــلة تعزيز أثر الأونكتاد، مما يعني تحديد خطة مشـــتركة والبناء عليها. ورحب بكون الوثيقة الختامية لدورة الفرقة العاملة تتضـــمن مجالات وقضـــايا تم التوصـــل بشـــأنها إلى اتفاقات بتوافق الآراء. ونظراً لأن بعض المجالات والمسائل التي أثيرت لم تتوافق بشأنها آراء الأعضاء، فإنه شدد على أن اتخاذ المزيد من الإجراءات والقيام بالمزيد من الاتصـــالات ذات الصـــلة ببند جدول الأعمال ينبغي أن يحترما النتائج المتفق عليها بتوافق الآراء. وقال إنه يتوقع بالتالي أن يسـتمر دعم الأعضـاء لوثيقة البرمجة المتفق عليها في الخطوات المقبلة من العملية، مما يمكن الأونكتاد من برنامج وميزانية لمواصلة الاضطلاع بولايته.

58- وكرر ممثل مجموعة إقليمية أخرى الطلب الذي قدمته المجموعة في دورة الفرقة العاملة لإدراج شـــواغلهم فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة 127(ب-ب) من عهد بريدجتاون ووحدة تقديم المســـاعدة إلى الشـــعب الفلسطيني. وقال أحد المندوبين إن بيان المجموعة الإقليمية يمكن إرفاقه بالتقرير.

واو- الجلسة العامة الختامية

59- أعادت بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين تأكيد التزامهم بمبدأ تعددية الأطراف وبولاية الأونكتاد كما أعادوا تأكيد التزامهم بالتنفيذ المجدي لنتائج الأونكتاد القائمة، ولا سـيما تنفيذ عهد بريدجتاون وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، وأشاروا إلى النتائج الإيجابية للدورة الحالية.

60- وأعرب ممثل مجموعة إقليمية أخرى عن تقديره *لتقرير أقل البلدان نمواً لعام 2023: تمويل التنمية القادر على الصمود في وجه الأزمات* والاستنتاجات المتفق عليها. وشدد على أن البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تعاني من ضعف مناخي وهيكلي شديد، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها، يلزم أن يعار لها اهتمام خاص وتولى لها الأفضلية في صندوق الخسائر والأضرار وغيره من الآليات ذات الصلة. وطلب أن يواصل الأونكتاد بذل جهوده الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف المتصلة بالتجارة والتنمية.

61- وأقرت مجموعة إقليمية أخرى أيضاً بالجهود المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن البند 3 من جدول الأعمال، كما أقرت بالدعم الذي يقدمه الأونكتاد من خلال الركائز الثلاث جميعها، وأعربت عن تطلعها إلى العمل مع الأونكتاد بشأن مقترحات ملموسة وتعاون تقني يفضي إلى تحقيق خطة التجارة والتنمية. وأبرز أحد المندوبين العمل الرامي إلى التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء كما أبرز روح تعددية الأطراف، التي أعطت زخماً للمضي قدماً، نحو احتفالات الذكرى السنوية الستين للأونكتاد والمنتديات الرئيسية المقبلة.

62- ورأى ممثل مجموعة إقليمية أخرى أن المداخلات في الدورة يمكن توظيفها في مؤتمر قمة المستقبل والدورة السادسة عشرة للمؤتمر والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية على مدى السنتين القادمتين. ورحب بالأفكار الداعية إلى تنشيط الأونكتاد، على نحو ما أعيد تأكيده في الدورة السبعين للمجلس، ومنها المناقشة التي جرت في إطار البند 4 من جدول الأعمال، والتي أظهرت مشاركة مجموعة إقليمية أخرى، وقال إنه يتطلع إلى اتخاذ إجراءات ملموسة تنعكس في نتائج الدورة السادسة عشرة للمؤتمر. وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى مستوى المشاركة الرفيع وروح التعاون للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاستنتاجات المتفق عليها. وأعرب عن تقدير المجموعة وارتياحها للمناقشة التي جرت في إطار البند 4 من جدول الأعمال كما أعرب عن تطلعها إلى المشاركة في مواضيع مماثلة. فعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يوفر أدلة عملية على التحديات الاقتصادية في المنطقة ويمكن أن يسهم إسهاماً إيجابياً في عمل الأونكتاد. وتعزيز أوجه التآزر بين الأونكتاد واللجان الإقليمية أمر أساسي للمضي قدماً في المسائل ذات الاهتمام المشترك.

63- وأشار أحد المندوبين هو أيضاً إلى النتائج الموفقة للدورة، وإلى العمل الذي اضطلعت به أمانة الأونكتاد من خلال الركائز الثلاث، بمساعدة المانحين والشركاء لإجراء دراسات وبحوث ساعدت الساسة على تخطيط وبناء استراتيجيات إنمائية وطنية. وقد أثرت العملية العسكرية الجارية في غزة التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال على المدنيين وجميع قطاعات الاقتصاد والبنى التحتية الحيوية. ولا يمكن الحديث عن التنمية بدون حرية حركة الأشخاص والبضائع. ومع ذلك تمسك الأونكتاد بمبدأي الحياد والنزاهة، وواصل إجراء بحوث وأعمال قيِّمة بشأن دراسات التنمية الاجتماعية الاقتصادية، ويندرج في إطار ولايته، إجراء تقييم للدمار في غزة وآفاق الانتعاش الاقتصادي، تحت قيادة الأمينة العامة للأونكتاد. وذكر أن مصطلح "الدفاع عن النفس" لا ينطبق. بل إن فلسطين لم تعد قادرة على الحديث عن التنمية، وبالتالي ظلت غائبة خلال معظم الدورة التنفيذية. ولا يمكن أن يكون هناك تقدم اقتصادي، كما لا يمكن تصنيف فلسطين ضمن فئات من قبيل أقل البلدان نمواً أو البلدان المتوسطة الدخل، نظراً لتراجع التنمية. ودعا المانحين إلى إعادة النظر في تمويلهم لإعادة بناء فلسطين، لأن السلطة القائمة بالاحتلال قد دمرت التقدم المحرز بفضل المشاريع الإنمائية السابقة. وأعرب عن سروره للاستنتاجات المتفق عليها للدورة وذكر أن فلسطين تريد نفس النتيجة في الدورة المقبلة.

64- وأقر رئيس المجلس هو أيضاً بالمرونة التي أبدتها الوفود في التوصل إلى توافق في الآراء، داعياً الأعضاء إلى الحفاظ على روح التعاون والتآزر خلال الدورة المقبلة للمجلس.

ثالثاً- المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة

ألف- إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها

(البند 1 من جدول الأعمال)

65- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 12 شباط/فبراير 2024، جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الرابعة والسبعين، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EX(75)/1. وبناء عليه، كان جدول أعمال الدورة التنفيذية كما يلي:

1- إقرار جدول أعمال وتنظيم أعمال الدورة.

2- الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة.

3- *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2023: تمويل التنمية القادر على الصمود في وجه الأزمات.*

4- *توقعات التجارة الدولية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2023. التغييرات الهيكلية والاتجاهات في التجارة العالمية والإقليمية: التحديات والفرص.*

5- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي.

6- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

7- العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

8- جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.

9- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس.

(ب) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات.

10- مسائل أخرى.

11- اعتماد التقرير.

باء- جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية

(البند 8 من جدول الأعمال)

66- قرر المجلس، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 14 شباط/فبراير 2024، أن يتشاور المنسقون الإقليميون بشأن مشروع جدول أعمال مؤقت مقترح تعده أمانة الأونكتاد وتعممه. وبعد التوصل إلى اتفاق غير رسمي، سيعمم مشروع جدول الأعمال المؤقت على المجلس للموافقة عليه من خلال إجراء الموافقة الصامتة. وقرر المجلس أيضاً عدم عقد دورة تنفيذية للمجلس في حزيران/يونيه 2024.

جيم- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

(البند 9 من جدول الأعمال)

67- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة الثانية، المعقودة في 12 شباط/فبراير 2024، بأن إحدى المنظمات غير الحكومية، وهي Traidcraft Exchange، التي منحت مركز المراقب لدى الأونكتاد، قد غيرت اسمها منذ ذلك الحين إلى Transform Trade[3].

تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس

68- وافق المجلس، في جلسته العامة الثانية، المعقودة في 12 شباط/فبراير 2024، على طلب مقدم من المنظمة الدولية للكروم والنبيذ، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/EX(75)/R.1، لمنحها مركز مراقب في الأونكتاد[4].

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

69- وافق المجلس في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 14 شباط/فبراير 2024، على الجدول الزمني المنقح للاجتماعات للفترة المتبقية من عام 2024[5].

دال- مسائل أخرى

(البند 10 من جدول الأعمال)

70- لم تعرض أي مسائل أخرى على المجلس للنظر فيها.

هاء- اعتماد التقرير

(البند 11 من جدول الأعمال)

71- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 14 شباط/فبراير 2024، تقريره الذي يتضمن موجز الرئيس بشأن جميع البنود الموضوعية، والاستنتاجات المتفق عليها في إطار البند 3 من جدول الأعمال، والقرارات والإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس، بما في ذلك بشأن المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة. وأذن المجلس كذلك للمقرر بأن يقوم، تحت سلطة الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير المقدم إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء، مع مراعاة مداولات الجلسة العامة الختامية.

(3) ستصدر قائمة مستكملة للمنظمات غير الحكومية في الوثيقة TD/B/NGO/LIST/29.

(4) ستصدر قائمة مستكملة للمنظمات غير الحكومية في الوثيقة TD/B/NGO/LIST/13.

(5) سيصدر الجدول الزمني الرسمي للفترة المتبقية من عام 2024 بوصفه الوثيقة TD/B/INF.258.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأردن
أرمينيا
إسبانيا
أستراليا
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوغندا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
باكستان
البرازيل
البرتغال
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوتان
بولندا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكيا
توغو
تونس
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جنوب أفريقيا
الدانمرك
دولة فلسطين
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
سويسرا
شيلي
صربيا
الصين
العراق
عمان
غواتيمالا
فانواتو
فرنسا
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فييت نام
قبرص
الكاميرون
كمبوديا
كوبا
كوت ديفوار
كولومبيا
الكويت
لاتفيا
لبنان
ليبيا
ليسوتو

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(75)/INF.1.

ماليزيا	نيجيريا
مدغشقر	نيكاراغوا
مصر	الهند
المغرب	هندوراس
المكسيك	هنغاريا
المملكة العربية السعودية	هولندا (مملكة –)
موريشيوس	الولايات المتحدة الأمريكية
ميانمار	اليابان
النمسا	اليونان
نيبال	

2- وحضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر، التي ليست أعضاء في المجلس:

البوسنة والهرسك
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
كابو فيردي
الكرسي الرسولي
النيجر

3- وكانت المنظمتان الحكوميتان الدوليتان التاليتان ممثلتين في الدورة:

المنظمة الدولية للفرنكوفونية
منظمة التعاون الإسلامي

4- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية مُمثلةً في الدورة:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

5- وكانت المنظمتان غير الحكوميتين التاليتان ممثلتين في الدورة:

الفئة العامة

منظمة القرية السويسرية
الرابطة الدولية للنساء العاملات في قطاع التجارة والنقل البحري